



هيئة مكافحة الفساد

الملخص التنفيذي
التقرير السنوي
Annual Report

2017



الملخص التنفيذي

يعتبر هذا التقرير الخامس على التوالي منذ انشاء هيئة مكافحة الفساد في العام 2012، ويلقي الضوء على أهم انجازات الهيئة خلال العام، سواء منها ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، في مجالات الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطرة وأسبابه وطرق معالجته. كما يعرض أهم الانجازات والإحصاءات المتعلقة بمحور انفاذ القانون، والاحصاءات المتعلقة بإقرارات الذمة المالية، اضافة الى الواقع المالي والإداري للهيئة خلال العام.

لنتمكنك الهيئة من ممارسة الاختصاصات والمهام المناطة بها، فقد خولت بمجموعة من الاختصاصات والصلاحيات بموجب قانون مكافحة الفساد لعام 2005 رقم 1 (المعدل)، وبموجب ذات القانون لدى الهيئة مجلس استشاري من القطاع الرسمي والاهلي والخاص، وفيها، اضافة لنيابة مكافحة الفساد، اربع ادارات عامة تقوم بالمهام الموكلة اليها وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.

تلقت الهيئة خلال العام 2017 ما مجموعه (466) شكوى وبلاغ. استحوذ القطاع العام بما نسبته 66% من اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام، يتبعها الهيئات المحلية بنسبة 25%. أما من حيث موضوع الشكاوى أو البلاغ فقد تبين ان 41% منها كان ليس ضمن اختصاص الهيئة كما نص عليه القانون. اساءة استخدام سلطة حصل على ما نسبته 11%، تلاه الاستثمار الوظيفي والتزوير بنسبة 8% و 6% على التوالي، من اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام. يذكر ان عدد المشتكى عليهم من الفئات العليا وصل الى 72 من أصل 466، بنسبة 15.5% من اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام، ومن ضمن الشكاوى والبلاغات التي تمت متابعتها خلال العام في الهيئة، تم احالة (39) ملف للنيابة العامة المنتدبة للعمل لدى الهيئة. خلال العام شكلت الهيئة فريق خبراء حكومي لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضم ممثلين عن مؤسسات حكومية ذات علاقة، وتم تسليم التقرير لسكرتاريا الأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقوم نيابة هيئة مكافحة الفساد بعد اتمام تحقيقاتها وجمع الادلة كاملة والنثبت من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها بإحالة الملفات إلى محكمة جرائم الفساد، وقد عملت النيابة خلال العام 2017 على 35 ملف، منها تم إحالة 21 ملف الى المحكمة، وتم حفظ 10 اخرى، و 4 ملفات احيلت لعدم الاختصاص. فصلت محكمة جرائم الفساد خلال العام في 17 ملف (12 منها ادانة و 5 براءة)، وما زال هناك 40 شبهة فساد منظورة امام محكمة جرائم الفساد.

تطبيقاً لأحكام المادة (2) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لعام 2005 بشأن المكلفين الخاضعين لتعبئة اقرار الذمة المالية، فقد تم خلال العام 2017 تجديد تكليف المكلفين الذين مضى على تعبئتهم لإقراراتهم اكثر من ثلاث سنوات، وتم استيفاء اقرارات جديدة، ليبليغ عدد الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة خلال العام 2017 ما مجموعه

1,437، ليصبح مجموع الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة عن المكلفين الذين تم تكليفهم لغاية نهاية العام 2017 ما مجموعه 37,242 اقرار

وصل عدد اتفاقيات التعاون والخطط التي تم التوقيع عليها خلال العام 2017 الى 19 خطة، ليصبح عدد اتفاقيات التعاون والخطط الاجمالي التي تتابع عليها الهيئة مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية 47 خطة، منها 12 مذكرة تعاون مع الجامعات لتدريس مساقات جامعية.

ركزت الهيئة وشركائها خلال هذا العام على انجاز مساقات تعليمية على مستوى الجامعات والمدارس والمساهمة الفاعلة في الانشطة الطلابية والشبابية والنسوية من خلال المخيمات الصيفية والعمل على اطلاق استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد، اضافة الى المزيد من العمل مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية لتطوير البيئة المعززة للشفافية والنزاهة الطاردة للفساد. خلال العام نفذت الهيئة وشركائها 460 فعالية كانت على شكل مؤتمرات ودورات تدريبية وورشات عمل ولقاءات ومخيمات صيفية وكشفية ومسابقات طلابية ومعرض فني ومناظرة شبابية، شارك فيها بشكل مباشر 9,719 موظف وناشط واعضاء مؤسسات رسمية وجمعيات اهلية ومجتمع مدني واساتذة وطلبة جامعات وكليات جامعية وطلبة واطفال. اضافة الى انتاج دراسات ومواد توعوية، والمشاركة في عدد من اللقاءات التلفزيونية والاذاعية، وبث عدد من الومضات تلفزيونية واعلانات مبوبة.

تقوم الهيئة بمنح جميع العاملين فيها فرصاً للمشاركة في العديد من الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات لرفد معارفهم وتنمية مهاراتهم في جميع المجالات، حيث لبت الهيئة دعوات داخلية وخارجية كانت مفيدة للمساهمة العامة وتطوير الاداء.

خلال العام قامت وزارة المالية بتحويل الدفعة الأخيرة من موازنة العام 2016 وهي بقيمة 1,250 الف شيقل، ثم قامت بعمل عدة تحويلات لحساب الهيئة خلال العام 2017 بلغت في مجموعها مبلغ 8,750 الف شيقل وهو ما نسبته 87.50% من إجمالي قيمة الموازنة المعتمدة للعام 2017 والبالغة 10 مليون شيقل.